

الإحكام لابن حزم

إبطاله من احتمال الأمرين والثانية إبطال فائدة العقل لأنه يصير حينئذ قائلاً إن الموضوع في اللغة من لفظة افعل لا تفعل إن شئت وهذا خلاف فهم جميع أهل اللغات لأن الثابت في فطرة العقل أن النهي عن الشيء غير الأمر به وكفى مع أن الإجماع على ترك هذا القول كاف عن تكلف دليل .

وبرهان ضروري وهو أنه إن كانت لفظة افعل موضوعة لغير الإيجاب إلا بدليل يخرجها إلى الإيجاب وكانت أيضاً لفظة لا تفعل موضوعة لغير التحريم إلا بدليل يخرجها إلى التحريم وكان كلتا اللفظتين تعطي افعل إن شئت أو لا تفعل إن شئت فقد صار ولا بد من المفهوم من لا تفعل هو المفهوم من افعل وهذا لا يقوله ذو مسكة عقل .

قال علي قالوا وبأي شيء يدل على أنه على الوجوب أن نفسه أم بدليله فإن قلتم بنفسه ففي ذلك اختلافنا وإن كان بدليله فإذا لم يدل هو فدليله أخرى أن لا يدل .
قال علي وهذا شغب فاسد ضعيف جدا .

تعلقوا إليه من قبل مبطلي الحقائق فإنهم قد سألونا بهذا السؤال نفسه فقالوا بماذا ثبت عندكم أن الأشياء حق بأنفسها ففيها اختلافنا أم بغيرها فلا شيء في العالم يوجد من غير الأشياء الموجودة وليس غير الأشياء إلا لا شيء فإذا لم يدل الشيء على حقيقة نفسه فلا شيء أخرى ألا يدل وتعلق أيضاً بهذا السؤال مبطلو دلائل العقل فقالوا بأي شيء علمتم صحة ما يدل عليه العقل أبالعقل أم بغير العقل ونحو هذا من الهذيان كثير وهؤلاء القوم في شعبة من طريق مبطلي الحقائق ومبطلي مدركات العقل .

ونعكس عليهم سؤالهم هذا السخيف الذي صحوه فهو لازم لهم لا لنا إذ لم نصحه ونقول لهم بأي شيء يدل الأمر على أنه على الوقف أن نفسه أم بدليله فإن قلتم بنفسه ففي ذلك اختلافنا وإن كان بدليله فإذا لم يدل هو فدليله أخرى ألا يدل فمن أحق استدلالاً ممن دليله عائد عليه وهادم لقوله وإنما هم قوم لا يحققون شيئاً إنما هم في سبيل التشغيب على الضعفاء وما يخدعون إلا أنفسهم .

والجواب عن هذا السؤال السخيف وبأن تعالي التوفيق أنا قد أخبرنا فيما خلا وفي سائر كتبنا بأننا مضطرون إلى معرفة أن الأشياء حقائق وأنها موجودة على